

بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية العدد (39) لعام 2023م

جريمة التستر التجاري في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة

الباحث/فواز بن خلف المطيري

أهمية البحث

- تكمن أهمية البحث في تردد أفعال التستر التجاري بين مسؤوليتين قانونيتين: إحداها جنائية، والأخرى تأديبية إدارية.
- الجريمة والمخالفة لا يمكن أن يتم المساواة بينهما في المعالجة والمكافحة لاختلاف الخطورة والآثار المترتبة عليها.
- تسليط الضوء على الاعتبارات والعناصر التي يجب على ناظر القضية أن يتأكد من تحققها وتوافرها في تكييفه لفعل التستر التجاري بين الجريمة والمخالفة.

النقد

تميز المسؤوليات القانونية:

- الباحث ركز على ضرورة تمييز أفعال التستر التجاري بين المسؤوليات القانونية الجنائية والإدارية، مما يعكس فهماً عميقاً لأهمية التفرقة بين أنواع التستر وفق خطورتها القانونية.
- هذا التركيز يدعم الفكرة المركزية للبحث ويعطي القارئ تصوراً واضحاً عن حاجة النظام الجديد لتعزيز العدالة عبر عدم المساواة بين الجرائم والمخالفات.
- ارتباط الأهمية بالنظام القانوني الحديث:
- أهمية البحث جاءت مرتبطة مباشرةً بالنظام القانوني السعودي الحديث، حيث يوضح الباحث أن النظام الجديد يعزز التصنيف والتفرقة القانونية.
- هذا الارتباط يجعل أهمية البحث ذات صلة مباشرة بتطوير المنظومة القانونية.
- الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية:
- اقتصر فقره أهمية البحث على الجوانب القانونية دون أن توضح كيف تؤثر جريمة التستر على الاقتصاد والمجتمع السعودي.
- كان من الأفضل أن يشير الباحث إلى أثر التستر التجاري على التنافسية الاقتصادية أو سوق العمل، ما يوسع من شمولية الأهمية ويزيد من ارتباط البحث بالواقع الاجتماعي والاقتصادي.

أثر البحث على الجهات التنفيذية:

- الباحث لم يوضح كيف يمكن للجهات التنفيذية، مثل الجهات الرقابية أو المؤسسات التجارية، أن تستفيد من التمييز بين الجريمة والمخالفة في تطبيق النظام الجديد.
 - إضافة هذا الجانب كان سيعزز أهمية البحث ويدعمه بتطبيقات عملية قد تساعد الجهات التنفيذية في مكافحة التستر بشكل أكثر فعالية.
- الأثر العملي على المجتمع:**
- لم تتضمن فقرة الأهمية أي توضيح لكيفية تأثير نتائج البحث على المجتمع بشكل عام، كالتأثير على سلوكيات الأفراد والشركات تجاه التستر.
 - كان من المفيد لو شملت الأهمية إشارة إلى دور البحث في توعية الجمهور أو زيادة الفهم القانوني لهذه الجريمة، مما يزيد من فاعلية البحث على أرض الواقع.

ارتباط الأهمية بموضوع البحث

إسهام البحث في تعزيز الفعالية التشريعية للنظام السعودي الجديد

- يسعى موضوع البحث إلى توضيح دور النظام الجديد في معالجة قصور النظام السابق في مواجهة جريمة التستر.
 - أهمية البحث تبرز هنا من خلال تحليله النقدي لهذا النظام الجديد ومدى فاعليته .
 - الأهمية العملية للبحث تتداخل هنا بشكل مباشر مع موضوع البحث، إذ تكشف هذه الأهمية كيف يمكن للنظام الجديد تحقيق فعالية أكبر من خلال التوصيات والإيضاحات المقدمة في البحث، مثل ضرورة التفريق بين مختلف صور التستر، وربط هذه الصور بدرجات المسؤولية القانونية المختلفة (جنائية وإدارية).
- الأهمية التطبيقية للبحث في دعم الجهات القانونية والتنظيمية**
- يرتبط موضوع البحث بشكل وثيق بإمكانية الحد من التستر التجاري في المملكة، مما يعني أن البحث يقدم قيمة تطبيقية مباشرة للجهات القانونية والتنظيمية التي تتولى مكافحة هذه الجريمة.
 - أهمية البحث تكمن في توفير إطار عملي للتفسير القانوني للنظام الجديد ومكوناته، الأمر الذي يساهم في تمكين الجهات المختصة من اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية في القضايا المتعلقة بالتستر
- تسليط الضوء على أهمية مكافحة التستر من منظور اقتصادي واجتماعي**
- من جوانب ارتباط أهمية البحث بموضوع البحث أنه يعالج التستر التجاري ليس فقط كجريمة قانونية، بل كظاهرة تؤثر على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام

- أهمية البحث تتجلى في توضيح كيف أن التستر التجاري يقوّض الاقتصاد النظامي ويؤثر على فرص العمل، وهذا الجانب من الأهمية يزيد من ارتباط البحث بموضوعه، إذ يجعل مكافحة التستر مسألة تمس رفاه المجتمع، وليس مجرد قضية قانونية.

فتح آفاق جديدة لدراسات مستقبلية تتناول الجوانب غير القانونية لجريمة التستر

- يفتح البحث المجال لدراسات متعمقة تتناول جوانب أخرى من موضوع التستر التجاري .
- أهمية البحث تظهر في تسليطه الضوء على نقاط معينة قد لا تكون واضحة في النظام الجديد، مثل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تدفع بعض الأفراد للتورط في التستر التجاري، وكيف يمكن معالجة هذه العوامل من خلال التوعية والتثقيف.

تعزيز الجانب العملي للبحث عبر تقديم مقترحات قابلة للتنفيذ

- يسعى موضوع البحث لتقديم حل عملي لجريمة التستر التجاري في السعودية، وأهمية البحث تتجلى هنا في مقترحاته العملية التي يمكن تنفيذها من قبل الجهات المختصة
- أهمية البحث في هذا السياق تتعدى النظرية إلى التطبيق العملي، حيث يقترح تعزيز الرقابة وتدريب الكوادر على التمييز بين صور التستر التجاري، ما يساهم في سد فجوة معرفية لدى الجهات التنفيذية ويمنحهم أدوات حقيقية للكشف عن التستر التجاري.

الطالب: بدر السبيعي

برنامج دكتوراة القانون / الفصل الاول